



يلزم القانون الدولي الإنساني اطراف النزاع بحماية البنية التحتية (العربي الجديد)

تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية في الضفة الغربية وتدمر كل مقومات الحياة من طرق وصرف صحي ومصادر للمياه والطاقة، كما تمنع محاولات إعادة الإعمار ضمن سياسة العقاب الجماعي وتهجير السكان الأصليين

استهداف البنية التحتية ما يعمره الفلسطينيون نهاراً يهدمه الاحتلال ليلاً

أي أعمال في البنية التحتية بالحصول على تصريح وموافقة من الاحتلال، هي شكل من أشكال الاستهداف غير المباشر للبنية التحتية الأساسية وتقويض سبل حياة الناس، عبر تعميق السيطرة الإسرائيلية على سبل عيش الفلسطينيين، بحسب ما ذهبت إليه دراسة استهداف البنية التحتية وسبل العيش.

المستوطنون شركاء في تدمير مقومات البنى التحتية

يكشف تقرير «القوات الإسرائيلية والمستوطنون يصعدون العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية» الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، أنه من بين عشرات العائلات التي نُزحت من جنوب مدينة الخليل، فُزت عائلتان من منزلتيهما، بعدما أحرقهما المستوطنون وسرقوا الألواح الشمسية وبراميل المياه كما قطعوا أنابيب المياه الواصلة من الشبكة الرئيسية، والتي توزع المياه للمنازل.

وتشهد عدة قرى في ريف نابلس الجنوبي (18 بلدة وقرية) اعتداءات متكررة من قبل المستوطنين على مقومات البنية التحتية؛ في محاولة لتهجير السكان إلى مناطق أخرى، كما حدث في قريتي جالود وقريوت، بحسب بشار صادق الناشط ضد الاستيطان في اللجان الشعبية (أهلية) تعني بتسهيل حياة المواطنين، موضحاً أن قوات الاحتلال قطعت توصيلات 20 عمود كهرباء في قرى قصرة وجالود وقريوت القريبة من المستوطنات في 26 سبتمبر/أيلول 2023، إضافة إلى تدمير 4 طرق تربط القرى الثلاث، ما يعنى منع المواطنين الفلسطينيين من التنقل، بينما يوفر جيش الاحتلال للمستوطنين كل المعدات، من أجل إغلاق وتجريف الشوارع والأراضي الزراعية التي تعتبر مصدر رزق أصحابها، وبالتالي تسريع المخططات الاستيطانية والاستيلاء على تلك الأراضي في ما بعد، وهذه الحال، خلقت حالة من الرعب لدى بعض المواطنين، ما أدى إلى تهجير عدد من العائلات إلى مناطق أخرى داخل الضفة الغربية أو خارجها، إذ نُزحت 10 عائلات على الأقل من قرى جالود وقصرة وقريوت.

ويلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتي يجب الحفاظ عليها باعتبارها تخدم مصالح المدنيين غير المتحاربين، كي لا يتضرر المدنيون بسبب انقطاع الإمداد بالخدمات الحيوية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والرعاية الطبية، والغذاء والتعليم، كما يوضح المحامي غاندي الربيعي، مدير دائرة السياسات والتشريعات سابقاً في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» (حكومية)، منتقداً أداء السلطة الفلسطينية تجاه الحرب التي تشنها إسرائيل على البنى التحتية في الضفة وغزة، واصفاً الأمر بالضعيف والشكلي في ظل تركيزها الأمني، وبتابع: «إن توجهت السلطة إلى محكمة الجنائبات الدولية، فإنها تقع تحت تأثير الضغوط السياسية من الدول الكبرى ولم تحاسب إسرائيل على جرائمها حتى اليوم».

مشيرا إلى أن مديرية الحكم المحلي والبلدية واللجنة الشعبية يعملون الآن بالحد الأدنى لصيانة الطرقات وتسيير حياة الناس، لأن الاحتلال مستمر في التدمير والهدم الذي طاول مشافي ومدارس أيضا، «وما نعرفه نهارا يهدمه الاحتلال ليلا»، يقول مدنية، موضحاً أن عمليات التدمير طاولت 80% من البنية التحتية في جنين ومخيمها، وقدرت الخسائر بـ 55 مليون شيكل (14,230 مليون دولار) حسب التقرير النهائي لحصر الأضرار في شتى القطاعات. الأمر ذاته يتكرر في مخيمي طولكرم ونور شمس بمدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية، وبحسب رئيس لجنة الخدمات الشعبية في مخيم نور شمس، طه الإيراني، «جرى اقتحام المخيم 4 مرات خلال ثلاثة شهور، وفي كل مرة يتم تدمير البنية التحتية من طرق وشبكات مياه وصرف صحي وخطوط كهرباء، ما يعني فقدان السكان أبسط مقومات الحياة؛ أي أنه تخريب من أجل التخريب ومن دون أي داع، بهدف إعادة الوضع إلى ما كان عليه عند نشأة المخيم، حتى يكون بيئة طاردة للسكان من أجل إجبارهم على مغادرته كونه الأكثر اشتغالا على خطوط مواجهة الاحتلال في الضفة الغربية وخاصة أن المواجهات زادت حدتها تزامنا مع العدوان الإسرائيلي على غزة».

منع الإصلاحات وإعادة الإعمار

لم تتوقف جرائم الاحتلال عند تدمير الخدمات الأساسية، بل تعدت ذلك إلى عرقلة أو منع إعادة تأهيلها وصيانتها عبر مصادرة الآليات والمعدات الثقيلة بخاصة في مناطق (ج) حسب مدنية، قائلاً إن المديرية رغم ذلك تواصل عملها وتحدى عراقيل الاحتلال، وتحرص على تزويد وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية بالتقارير الدورية حول الاعتداءات لتقدمها إلى الجهات الدولية لحاسبة إسرائيل. وتكرر استيلاء الاحتلال على المعدات الثقيلة في قرية جلبون شرقي جنين، ومنعت الطواقم من استكمال أعمالها لتطوير أو توسيع البنى التحتية في القرية المحاصرة بمستوطنات من 3 جهات، بحسب رئيس المجلس إبراهيم أبو الرب الذي يوضح أن جيش الاحتلال يتذرع بأن العمل في مناطق (ج) تشكل 61% من أراضي الضفة وتسيطر إسرائيل أمنياً عليها) من صلاحياته فقط لدى مصادرتة للمعدات التي كانت تعمل على شق طرق القرية وتوسيعها، وخلال السنة أشهر الأخيرة تمت مصادرة جرار، وثلاث جرافات وصل ثمنها لأكثر من مليون شيكل (258 ألف دولار) دون سابق إنذار، وفرضت غرامات مالية على أصحابها تصل أحياناً إلى ثلثي ثمن الآلية.

وتخلق هذه الممارسات حالة من الرعب لدى المقاولين الذين باتوا يحجمون عن الموافقة على تنفيذ أي مشروع أو تطوير لمكونات البنية التحتية في هذه المناطق، لأن عملهم كله سيتوقف إن صادرت قوات الاحتلال آلياتهم أو أقدم المستوطنون على حرقها، بحسب أبو الرب.

إضافة إلى ما سبق، فإن القيود القانونية المفروضة على تطوير البنية التحتية، ومصادرة الأراضي والمعدات، والعرقلة المتعمدة بالوسائل البيروقراطية عبر ربط



دمر الاحتلال 80% من البنية التحتية في مدينة جنين ومخيمها

منع إعادة الإعمار ومصادرة الآليات لإجبار السكان على التهجير

من أشكال العنف البيئي الذي تمارسه إسرائيل طوال الوقت، إذ رصدت الدراسة 685 حادثة تدمير للبنية التحتية في الضفة بين عامي 2006 و2017، منها 75% استهدفت القطاع الزراعي، و20% استهدفت المياه، و4% استهدفت البنية التحتية للطاقة، ولم تتوقف تلك الاعتداءات يوماً.

ما يعمره الأهالي نهاراً يهدمه الاحتلال ليلاً

يصف محمد الصباغ، رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين شمال الضفة الغربية (تنسيق مع أوسروا في المخيمات الفلسطينية)، عمليات تدمير البنية التحتية التي نفذتها ليات العدو الإسرائيلي في المخيم بأنها «اعتداء شامل يهدف إلى معاقبة الفلسطينيين جماعياً»، إذ دمرت الطرقات وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي حتى انتشرت المياه العادمة في الطرقات، ما يندّر بانتشار الأمراض، كما لم تسلم البيوت والمركبات من الاعتداء، بهدف إيصال رسالة لأهالي المخيم بأن طريق المقاومة تجلب الدمار، ولكن الجهات المختصة على الرغم من ذلك عملت على استعادة التيار الكهربائي عبر خطوط بديلة وأصلحت الشوارع بأقل الإمكانيات المتاحة حتى تكون على الأقل مؤهلة للمشبي على الأقدام كما يقول الصباغ.

ولا يمكن وصف تدمير البنية التحتية في مدينة جنين والمخيم إلا بكونها ممنهجة من أجل تنغيص حياة الفلسطينيين وإعادةتهم إلى معاناة العيش بلا طرق معبدة أو مياه وبدون صرف صحي كما يقول عبد المجيد مدنية مدير عام مديرية الحكم المحلي بجنين، موضحاً لـ «العربي الجديد» أن الطرقات التي تم تدميرها في المخيم نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تمت صيانتها بشكل عاجل بعد اجتياح يوليو/تموز الماضي، عبر تبرعات من أهل المدينة بلغت 9 ملايين شيكل (2,328 مليون دولار أميركي)، وبمجرد إنهاء العمل فيها في 2 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري عاد جيش الاحتلال في اليوم التالي وأعاد تدميرها وحفرها،

إدراكه... مصطفى الحاج

يستيقظ الأربعيني الفلسطيني محمود زكي حسن، عند ساعات الصباح الأولى من أجل توصيل أطفال خربة صرة (تقسيم إداري) التابعة لقرية قريوت، جنوب نابلس شمالي الضفة الغربية، إلى مدرستهم، مستخدماً الجرار الزراعي أو الحمار بسبب تدمير الاحتلال الإسرائيلي للطريق الرئيسية ووضع 4 سواتر ترابية على طول مدخل القرية

المطاة بثلاث مستوطنات، منذ بدء العدوان على قطاع غزة مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويعيش حسن وجيرانه في وضع مزر بعد تدمير الطرق ومقومات البنية التحتية، إذ لا يمكن على سبيل المثال لأي مركبة إسعاف الوصول إلى الأهالي في حال أي طارئ طبي، وهو ما يتكرر بصور مختلفة في المدن والمخيمات بالضفة الغربية وقطاع غزة، بعد استهداف وتدمير البنية التحتية وإغلاق الطرق الواصلة بينها، الأمر الذي يعيد حسن بذاكرته إلى عملية «السور الواقفي» التي نفذتها قوات الاحتلال عام 2002 حين اجتاحت الضفة الغربية، ودمرت البنى التحتية في العديد من المدن والمخيمات الفلسطينية.

و«ما يحدث حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من الأزمات المتكررة التي يخلقها استهداف الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية للمياه والطاقة والزراعة، حتى أصبحت رهينة الصراع في الأراضي الفلسطينية، ما يقوض سبل العيش فيها ويهدد أمنها المائي والغذائي وتوفر مصادر الطاقة، ويخلق أزمة إنسانية طويلة المدى»، ويمنس برفاهية الإنسان وبالمنظم البيئية» بحسب دراسة بعنوان «استهداف البنية التحتية وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة»، نشرت في العدد 95 من مجلة العلاقات الدولية (أسسها المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن) في مارس/أذار 2019.

ولا يرتبط استهداف مقومات البنية التحتية بحالات شتّى عدوان معلن فقط، بل هو شكل